



2016

أوضاع الأمن الغذائي العربي





2016 أوضاع الأممن الغذائي العربي



التقديم

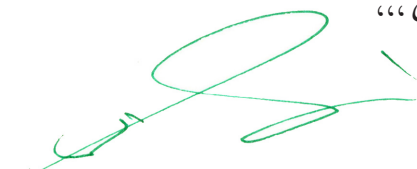
تصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية الإصدار الثامنة والعشرين من سلسلة إصدارات (تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي) لعام 2016م. يأتي ذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية رقم (ق - 1147 د 51 - ج - 14 - 17/9/1992) في دورته العادية (51) التي عقدت في تونس خلال الفترة 14-17/9/1992م، والذي أحال المجلس بموجب أعمال فريق عمل الأمن الغذائي للمنظمة.

وقد عملت المنظمة بالتعاون مع الدول العربية في توفير بيانات ومعلومات التقرير، حيث تمثلت مصادر إعداد التقرير في قواعد بيانات المنظمة، والاستثمارات القطرية الخاصة بإعداد التقرير، تقارير ضباط اتصال البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي حول إنجازات الدول العربية في إطار البرنامج.

أشارت نتائج التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي العربي بين عامي 2015 و 2016م، حيث ازداد حجم الإنتاج والمعروض من معظم السلع الغذائية الرئيسية، وبلغت قيمة مؤشر الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي في عام 2016 نحو (58.9%) مقارنة بنحو (57.3%) على مستوى العالم. كما تراجع قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية من نحو (33.5) مليار دولار إلى نحو (32.8) مليار دولار.

وتود المنظمة وهي تضع هذه الإصدارات في متناول أيدي متخذي القرار والمسؤولين والمختصين والباحثين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي العربي، أن تتقدم بالشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العامة للمنظمة، ووزراء المال والاقتصاد والتجارة العرب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على دعمهم لبرامج وأنشطة المنظمة، والشكر موصول للخبراء والمختصين في الدول العربية الذين ساعدوا في توفير بيانات إعداد التقرير، وإلى كافة العاملين في المنظمة ممن أسهموا في إعداد هذا التقرير..

والله ولي التوفيق،،،



البروفيسور/ إبراهيم آدم أحمد الدخيري

المدير العام

الصفحة	الموضوع
1	1- المقدمة
1	2 - المؤشرات الموردية
1	1.2 الموارد الأرضية
2	2.2 الموارد المائية
4	3.2 الموارد البشرية
5	4.2 الثروة الحيوانية
5	5.2 الموارد السمكية
7	3 - أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية
9	1.3 مجموعة الحبوب
12	2.3 المحاصيل السكرية
13	3.3 البذور الزيتية
13	4.3 البقوليات
14	5.3 الخضر
14	6.3 الفاكهة
15	7.3 البطاطس
16	4 - إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الحيوانية والسمكية
17	1.4 مجموعة اللحوم
17	1.1.4 اللحوم الحمراء
18	2.1.4 لحوم الدواجن
19	2.4 الألبان ومنتجاتها
20	3.4 الأسماك
21	4.4 بيض المائدة
22	5 - تجارة واستهلاك السلع الغذائية النباتية
23	1.5 تجارة السلع الغذائية النباتية
23	1.1.5 تطور إجمالي التجارة الخارجية من السلع الغذائية الرئيسية:
23	2.1.5 التجارة البينية الغذائية العربية
23	2.5 استهلاك السلع الغذائية النباتية
23	1.2.5 العوامل المؤثرة على الاستهلاك
23	1.1.2.5 مستويات دخول الأفراد وأعداد السكان
24	2.1.2.5 أسعار السلع الغذائية
25	3.5 المتاح من للاستهلاك من السلع الغذائية
29	6 - الفجوة الغذائية في الوطن العربي
33	7 - مؤشرات الأمن الغذائي العربي 2016م
33	1.7 القدرة على تحمل تكاليف الغذاء : (Affordability)
35	2.7 توفر الغذاء
36	3.7 جودة وسلامة الغذاء
39	8 - إنجازات الدول العربية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي



1

المقدمة

2

المؤشرات الموردية

1 - المقدمة:

تولي المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماماً خاصاً بمتابعة ورصد التطورات في أوضاع الأمن الغذائي على المستويين القطري والعربي لتمكينها من الوقوف على مختلف مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها بشكل مقارن مع نظيراتها على المستوى العالمي. وتقوم بإصدار هذا التقرير سنوياً تنفيذاً لقرارات أجهزتها التشريعية لاطلاع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية، ومتخذي القرار وواضعي ومخططي السياسات وبرامج التنمية الزراعية والمهتمين في الدول العربية على ما يطرأ على قطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية من تطورات، وعلى العوامل المؤثرة على أدائها.

يتناول التقرير العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وهي العوامل التي تؤثر على إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته، وإمكانية الاستفادة منه. ويقدم التقرير استعراضاً لأوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2010-2016م، شاملة تطورات إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وتجارتها الخارجية وموازينها، وسلامة الغذاء ومؤشرات نقص التغذية، والفاقد في سلسلة إمدادها وهدر السلع الغذائية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

2 - المؤشرات الموردية:

تعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي، ومدى ما تحققه في مجال أمنها الغذائي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضاً على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال وتوزيع تلك الموارد بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها. وبصفة عامة تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وتوفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

2.1 الموارد الأرضية:

تشتمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة وأخرى للمساحات الموسمية، بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة. وتنقسم المساحات المستديمة والموسمية إلى أراض مروية وأخرى مطرية. وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2016م بحوالي (14.24) مليون هكتار تمثل ما نسبته (20.1%) من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي والمقدرة بنحو (71.0) مليون هكتار. متضمنة الأراضي المتروكة. كما تشكل نحو (5.3%) من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي. بينما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية (البعليّة) في عام 2016م نحو (40.1) مليون هكتار تمثل نحو (56.5%) من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي، جدول (1).

وتتباين نسب الزراعة المروية بين الدول العربية من دول تعتمد كلياً على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى دول أخرى تتراوح نسب الزراعة المروية فيها بين (94.1%) و(10.0%). وتقع ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى، بينما تنخفض هذه النسب في كل من ليبيا، السودان، وموريتانيا عن (10.0%).

جدول (1): استخدامات الأراضي الزراعية في الوطن العربي

(مليون هكتار)

السنوات	المساحة الجغرافية	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		مساحة المراعي
		المطرية	المروية	المطرية	المروية	
2014م	1343.95	5.74	3.78	33.59	10.15	397.06
2015م	1343.95	5.79	3.80	33.39	10.23	397.05
2016م	1343.95	5.80	3.86	34.28	10.56	397.06

على الرغم من كبر مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي والتي تبلغ في مجملها نحو (449.38) مليون هكتار، تمثل حوالي (37.2%) من المساحة الجغرافية للوطن العربي، فإنها تعاني من العديد من المعوقات والتي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضٍ زراعية.

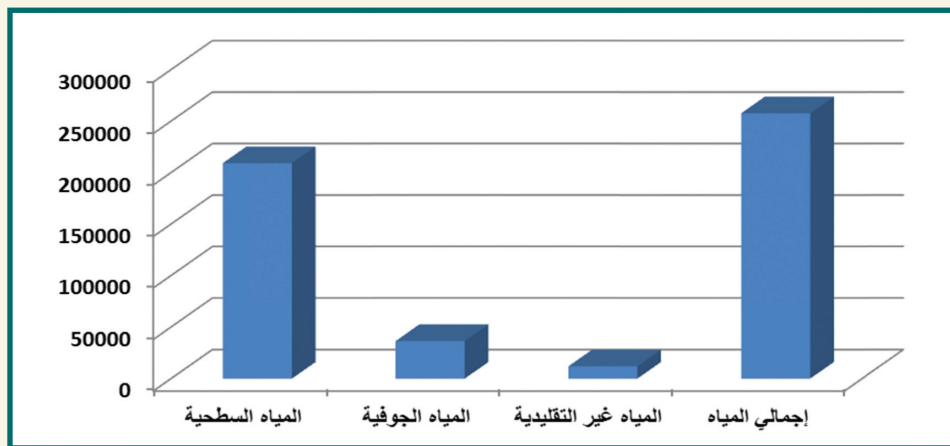
2-2 الموارد المائية:

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب الفرد أو نصيب وحدة المساحة من المياه، أو بصورة نسبية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن. ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8%) من مساحة اليابسة، فإنه يحتوي على (0.7%) فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى (2.1%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة. ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارناً بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (1: 15) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (5: 1). يضاف إلى ذلك، أن شطراً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقْد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة. وبصفة عامة فإن العرض الحالي للموارد المائية يتسم بالثبات النسبي، حيث تقدر الموارد المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر بنحو (257.5) مليار متر مكعب في السنة. يتم استخدام حوالي (160) مليار متر مكعب منها لجميع الأغراض تمثل نحو (62.1%) من إجمالي المتاح، حيث يستغل حوالي (90%) منها في الزراعة والمتبقي في الصناعة والاستعمالات المنزلية.

هناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية. واثنان غير تقليديين هما: مياه التحلية، ومياه التنقية (إعادة الاستخدام). وباستثناء الأمطار، يبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن (257.5) مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها (245.6) مليار متر مكعب بنسبة (95.4%)، وموارد غير تقليدية قدرها (11.9) مليار متر مكعب، تعادل (4.6%) من إجمالي الموارد المائية، شكل (1)

وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية التقليدية، إذ تقدر بنحو (209.2) مليار متر مكعب تمثل (81.2%) من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية (14.1%). أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتتمثل كلاً من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية (0.38%) و(0.9%) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. وعلى المستوى الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40%) من إجمالي الموارد المائية، بينما يستحوذ إقليم المشرق، وإقليم المغرب العربي، وإقليم شبه الجزيرة العربية على نحو (31%) و(23%) و(6%) على الترتيب من إجمالي الموارد المائية العربية.

شكل (1): الموارد المائية في الوطن العربي (مليون متر مكعب)

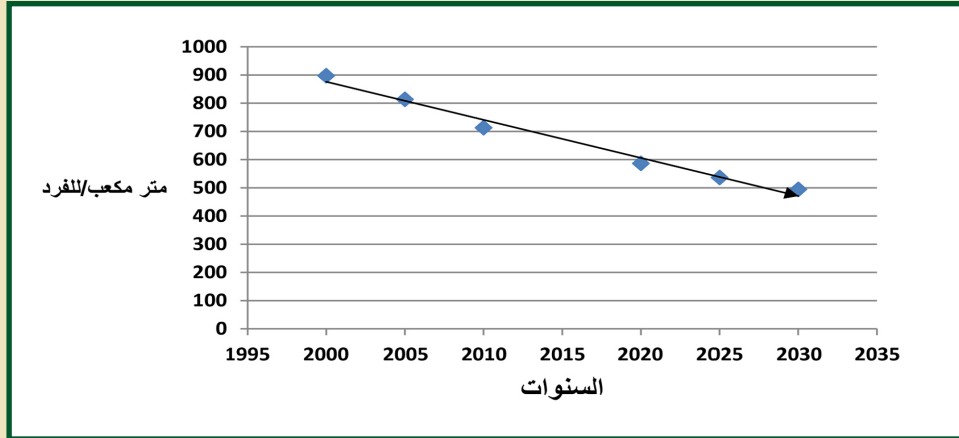


يوجد تباين واضح في توزيع الموارد المائية المتاحة بين الأقطار العربية، فبينما تشكل الموارد المائية السطحية الجزء الأكبر من الموارد المائية بالنسبة لكل من أقاليم المشرق العربي والأوسط والمغرب العربي، فإنها لا تشكل نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لإقليم شبه الجزيرة العربية الذي يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المائية الجوفية إلى جانب التحلية، إذ يستحوذ هذا الإقليم على نحو (82.7%) من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.

يقبل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو (1000) متر مكعب سنوياً، ومع ذلك فإنه يزيد عليه في عدد قليل من الدول العربية وهي: سوريا والعراق ولبنان والصومال والمغرب وموريتانيا ويقل عن (500) متر مكعب في دول كالأردن وفلسطين وجيبوتي وتونس ودول شبه الجزيرة العربية باستثناء سلطنة عمان، ويتراوح بين (1000-500) متر مكعب في بقية الدول العربية.

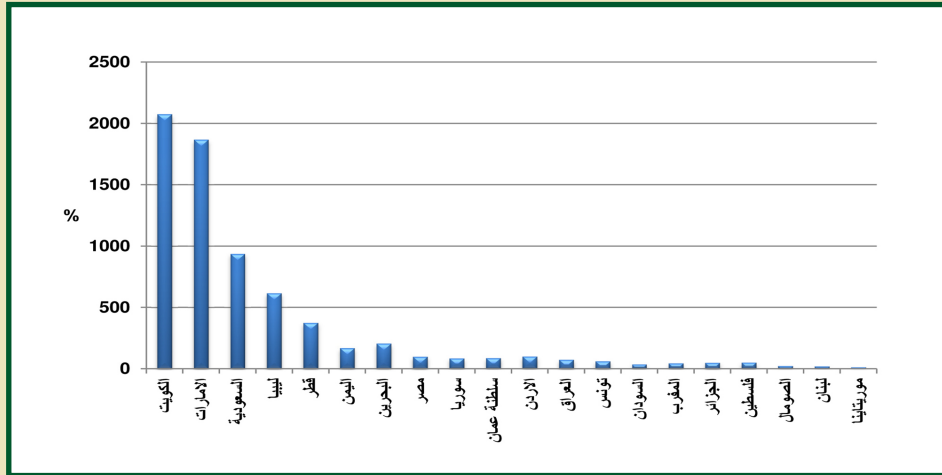
ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني المتوقع إلى زيادة الضغط على الموارد المائية، مع انخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة إلى نحو (500) متر مكعب في عام 2030 شكل (2).

شكل (2): متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في الوطن العربي خلال الفترة (1995-2035)



يستخدم الجزء الأكبر من المياه في البلدان العربية للري في الزراعة وبكفاءة تعتبر متدنية بصفة عامة نظراً لارتفاع نسبة الفاقد في مياه الري. وتتراوح نسبة سحب المياه العذبة للزراعة من الموارد المائية المتجددة في سبع دول عربية (الكويت، والإمارات، والسعودية، وليبيا، وقطر، والبحرين، واليمن) بين (2075%) في الكويت و (169%) في اليمن. وتتراوح النسبة في تسع دول (الأردن، مصر، سلطنة عمان، سوريا، العراق، تونس، فلسطين، الجزائر، والمغرب) بين (99%) في الأردن و (43%) في المغرب. وتتراوح نسبة السحب السنوي في السودان والصومال ولبنان وموريتانيا بين (35%) و (12%)، شكل (3). ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن البلدان تكون في حالة حرجة إذا استخدمت أكثر من (40%) من مواردها المائية المتجددة للزراعة.

شكل (3): نسبة السحب السنوي من الموارد المائية في الدول العربية



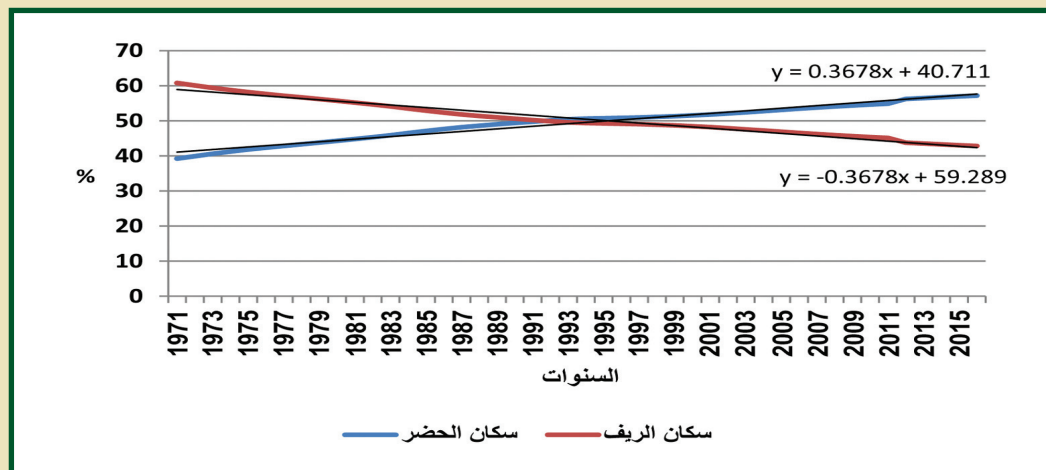
3-2 الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي. ومن ثم، فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزها إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

تقدر أعداد سكان الوطن العربي عام 2016م بحوالي (412) مليون نسمة منهم حوالي (169.86) مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو (41.23%) من إجمالي السكان. وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبياً وتشكل إحدى التحديات التي تواجه الجهود التنموية، إذ يقدر المعدل السنوي لنمو السكان في الوطن العربي خلال الفترة (2001-2016م) بنحو (2.2%)، مقارنة بنحو (1.25) على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان الوطن العربي بدأت في التناقص منذ منتصف السبعينات كما هو موضح بشكل (4).

ويرجع ذلك بصفة رئيسية لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، واختلال توزيع الخدمات والمرافق العامة وفرص العمل ومستويات الأجور بين الريف والحضر. إضافة إلى ذلك فإن البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي تعتبر ضعيفة في الريف العربي.

شكل (4): تطور نسبة سكان الحضر ونسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان في الوطن العربي خلال الفترة 1976 - 2016م (%)





2-4 الثروة الحيوانية :

يقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية (أبقار، جاموس، أغنام، ماعز، إبل) بنحو (356.03) مليون رأس في عام 2016م، مقارنة بنحو (352.40) في عام 2015م، جدول (2). وعلى الرغم من كبر حجم تلك الثروة، فإن منتجات قطاع الثروة الحيوانية لا تفي باحتياجات السكان في الوطن العربي، وذلك نسبة لما يعانيه القطاع من العديد المعوقات التي من أهمها تدني إنتاجية الوحدة الحيوانية، وعدم كفاية الموارد العلفية، وفقر المراعي، واتباع طرق إنتاج تقليدية في كثير من الدول العربية بالإضافة إلى ضعف القيمة المضافة في سلسلة إمداد المنتجات الحيوانية. إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة الاهتمام المتنامي من بعض الدول العربية بقطاع الثروة الحيوانية، وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال تربية ورعاية الثروة الحيوانية وتأسيس وإنشاء مشاريع موازية لها لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة وذلك لسد الحاجة الكبيرة والمتنامية منها، بالإضافة إلى تطوير البحوث في مجال إدارة ورعاية وصحة الثروة الحيوانية.

جدول (2): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي

(مليون رأس)

السنوات	2014م	2015م	2016م
أبقار	54.66	54.83	55.30
جاموس	4.29	4.02	4.16
أغنام	185.22	185.02	186.11
ماعز	92.48	91.98	93.87
إبل	16.50	16.55	16.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

2-5 الموارد السمكية:

تشكل الثروة السمكية مورداً هاماً في قاعدة الموارد العربية التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية، خاصة في مجال البروتينات الحيوانية. وتعتبر موارد الثروة السمكية العربية من الموارد القليلة التي يحقق الإنتاج منها فائضاً تجارياً موجباً على المستوى العربي العام، حيث يمتلك الوطن العربي وفرة نسبية من موارد الثروة السمكية، سواء في ذلك الموارد البحرية أو موارد المياه العذبة السطحية.

أما الموارد التي تعتمد على مسطحات المياه العذبة، فإنها تتمثل في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية، وتقدر أطوال الأنهار التي تمر في الأراضي العربية بحوالي (16.6) ألف كيلومتر، بينما تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4 مليون هكتار، منها حوالي (744.2) ألف هكتار تمثل مساحة الخيران التي يقع معظمها في كل من العراق ومصر السودان. كما أن هناك مساحة واسعة من المستنقعات تقع غالبيتها العظمى في السودان.



3

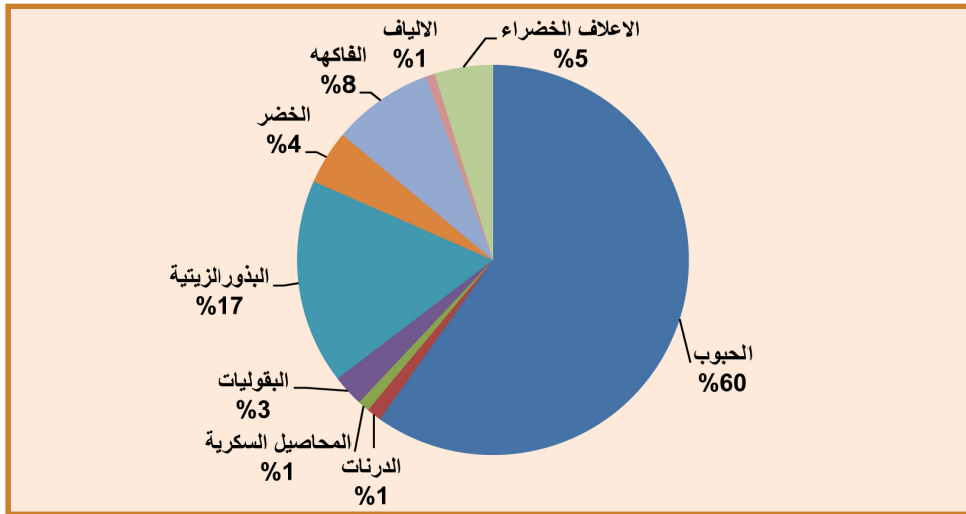
أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية

3 - أوضاع إنتاج السلع الغذائية النباتية:

تقدر المساحة المحصولية في الوطن العربي وفقاً لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2016م بنحو (51.2) مليون هكتار. تشغل المحاصيل الزراعية الغذائية نحو (94.4 %) من إجمالي هذه المساحة، بينما تتمثل النسبة المتبقية بمساحات مجموعة حاصلات الأعلاف الخضراء والألياف. تشمل السلع الغذائية النباتية التي يتناولها هذا الجزء من التقرير مجموعات سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر، و سلع الخضروالفاكهة والدرنات والبقوليات.

وتشكل المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو (60%) من إجمالي المساحات المزروعة، في حين تشكل المساحة المخصصة للبذور الزيتية نحو (17 %) ، فيما تتفاوت نسبة ما تمثله المحاصيل الأخرى بين (8 %) لمجموعة الفاكهة (شاملة التمور) و(1%) للمحاصيل السكرية، شكل (5).

شكل (5): التركيب المحصولي في الوطن العربي عام 2016



تراجع إجمالي المساحات المزروعة عام 2016 بنحو (6.5 %) مقارنة بعام 2015م. وبالنسبة للمجموعات المحصولية الغذائية، فإن المساحات المزروعة بها قد تراجعت في عام 2016 بنحو (6.5 %) عما كانت عليه في عام 2015، وتراجع الإنتاج بنسبة (6.3 %)، جدول (3).

جدول (3): تطور إنتاج المجموعات المحصولية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2010 - 2016م)

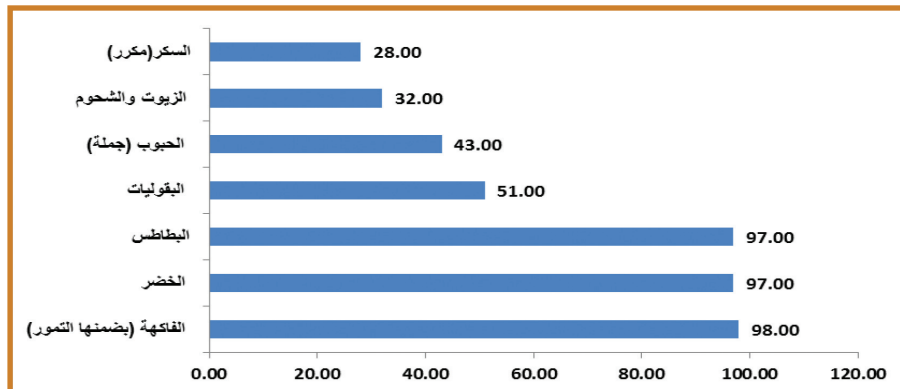
(مليون طن)

2016	2015	متوسط الفترة (2010-2014م)	السلعة
50.7	58.28	55.04	مجموعة الحبوب (جملة)
23.2	28.82	26.87	القمح والدقيق
7.73	7.16	7.57	الذرة الشامية
6.21	6.19	6.08	الأرز
4.03	9.57	6.48	الشعير
8.12	4.17	5.90	الذرة الرفيعة
14.51	16.22	13.74	البطاطس
1.28	1.35	1.35	جملة البقوليات
56.05	52.89	52.59	جملة الخضار
46.74	41.01	44.45	جملة الفاكهة (شاملة التمور)
3.80	3.34	3.18	السكر(المكرر)
2.26	2.04	2.04	الزيوت النباتية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تفاوتت الكميات المنتجة من المجموعات المحصولية الغذائية في نسبة تغطيتها للطلب العربي عليها، ومن ثم تفاوتت في درجة تحقيقها للاكتفاء الذاتي على مستوى الوطن العربي، شكل (6). ويعزى ذلك إلى أسباب مختلفة، منها مستوى المزايا النسبية والتنافسية التي تتميز بها المنطقة العربية في إنتاج وتجارة مختلف السلع الغذائية، والتي ترتبط بالظروف الطبيعية وبخاصة الأمطار ودرجات الحرارة، والمستوى التقني الزراعي وبخاصة مدى تبني التقانات الحديثة في الزراعة مثل: البذور والتقايي المحسنة، والنظم الإرشادية، وطرق الإدارة على المستوى المزرعي. وفي ضوء ذلك، فإن مجموعات الخضار والفاكهة ومحصول البطاطس تعد من سلع الفائض، حيث تقترب نسب الاكتفاء الذاتي منها من (100 %)، بل تجاوزت ذلك في السنوات السابقة، بالمقابل تعد مجموعات الحبوب والزيوت والسكر والبقوليات من سلع العجز، إذ أن نسب الاكتفاء الذاتي منها مازالت منخفضة ودون الاكتفاء الكامل.

شكل (6): نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي عام 2016 م



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (36)، 2016.

3.1 مجموعة الحبوب:

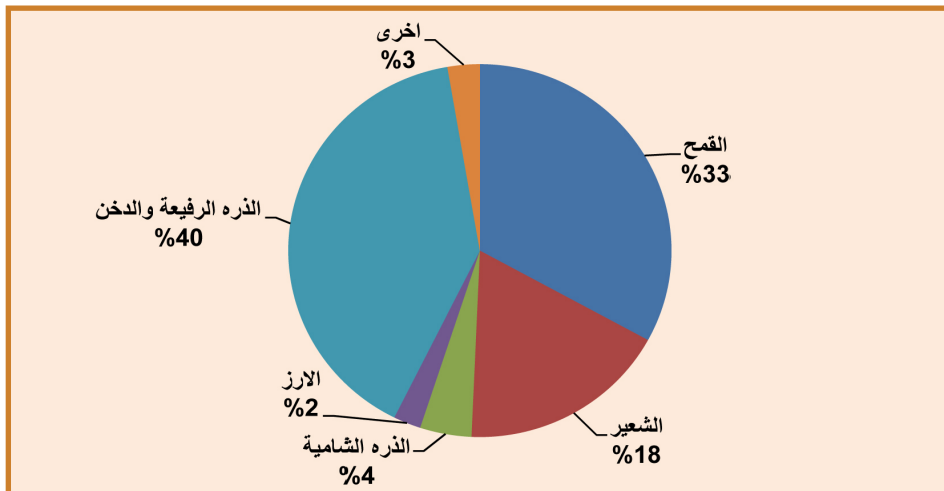
تمثل محاصيل القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة أهم المحاصيل ضمن مجموعة الحبوب من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج. قدرت المساحة المزروعة بالحبوب في عام 2016م بنحو (30.6) مليون هكتار، تمثل (60%) تقريباً من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي، وهي تقل عن مثيلتها لعام 2015 بنحو (8.8%)، حيث بلغت (33.6) مليون هكتار في عام 2016م، فيما قدر الإنتاج العربي من الحبوب لنفس العام بنحو (50.7) مليون طن بما يعادل (30%) تقريباً من إجمالي إنتاج السلع الغذائية النباتية، مسجلاً تراجعاً بنسبة (13%) عن إنتاج عام 2015م. ويعزى الانخفاض في الإنتاج إلى تراجع المساحات المزروعة، رافق ذلك انخفاض إنتاجية وحدة المساحة من حوالي (1734) كغم/هكتار عام 2015م إلى (1655) كغم/هكتار عام 2016م.

يحوز السودان على نحو (38%) من المساحة المخصصة لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي، تليه المغرب بنحو (15%) ومصر (10%) والعراق (9.5%) والجزائر (8.4%) وسوريا (8%)، وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو (89%) تقريباً من إجمالي مساحة الحبوب في الوطن العربي.

تعتبر إنتاجية مجموعة الحبوب بصفة عامة متدنية على المستوى العام في الوطن العربي، حيث بلغت نحو (1.7) طن/هكتار عام 2016م، وهي بذلك تقل بكثير عن إنتاجية مجموعة الحبوب على المستوى العالمي التي تقدر بنحو (3.8) طن/هكتار. ويعزى هذا الانخفاض في الإنتاجية إلى عدة عوامل، من أهمها أن معظم المساحات المخصصة لزراعة محاصيل الحبوب هي مساحات مطرية، فضلاً عن الفجوة التقنية المتمثلة في انخفاض نطاق تبني التقنيات الحديثة من طرق زراعة وأصناف محصولية، وضعف نظم الإرشاد ونقل التكنولوجيا.

يأتي محصول القمح في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي، حيث شكلت مساحته نحو (33%)، شكل (7)، فيما مثل إنتاجه نحو (45.7%) من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب في عام 2016م. وقد تراجع إنتاج القمح في العام نفسه بنحو (16%) مقارنة بإنتاج عام 2015م، جدول (5). ويعزى ذلك إلى تراجع المساحات المزروعة بهذا المحصول من نحو (10.63) مليون هكتار عام 2015م إلى (10.36) مليون هكتار عام 2016م.

شكل (7): التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2016م



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (36)، 2016.

تتركز زراعة محصول القمح في كل من المغرب التي تأتي في المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة تليها الجزائر ثم العراق ومصر وسوريا وتونس، حيث يشكل مجموع المساحة المزروعة بالحبوب في هذه الدول نحو (94%) من المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الوطن العربي. وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو (95%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي من الحبوب، وتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج تليها المغرب والعراق والجزائر وسوريا وتونس.

جدول (5): إنتاج محاصيل الحبوب في الوطن العربي للفترة (2010-2016)

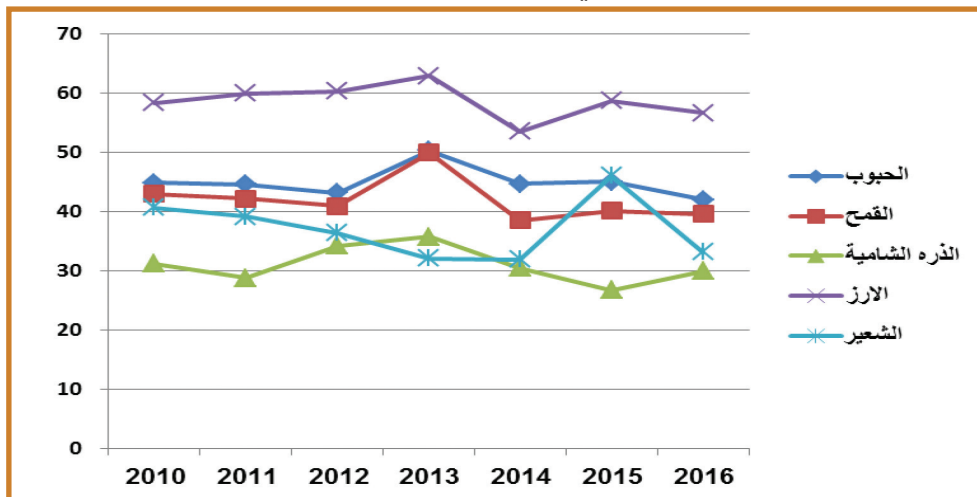
(مليون طن)

السلع	متوسط الفترة (2010_2014م)	2015م	2016م	التغير بين عامي 2015 و 2016م (%)
مجموعة الحبوب	55.04	58.28	50.73	(13.0)
القمح	26.87	27.63	23.2	(16)
الشعير	6.3	9.06	4.03	(55.5)
الذرة الشامية	7.57	7.16	7.73	8.0
الأرز	6.08	6.19	6.21	0.2
الذرة الرفيعة والدخن	5.9	4.17	8.12	94.7

- الأرقام تشير إلى قيم سالبة .
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح على مستوى الوطن العربي في عام 2016م نحو (42%)، وهي أقل من نظيرتها لعام 2015م بما يعادل (1.3%)، كما يظهر في شكل (8). تأتي الذرة الشامية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة للإنتاج من بين مجموعة محاصيل الحبوب في عام 2016م، حيث بلغ إنتاجها نحو (7.7) مليون طن، بزيادة (8%) عن إنتاج عام 2015م.

شكل (8): نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب خلال الفترة (2010 - 2016)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تزرع الذرة الشامية في عددٍ من الدول العربية منها مصر التي يشكل إنتاجها نحو (85%) من إجمالي إنتاج المحصول في الوطن العربي. كذلك تزرع في العراق وسوريا والمغرب وبدرجة أقل في الصومال. ويشكل إنتاج هذه الدول مجتمعة مع مصر ما نسبته (96.2%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي.

تعد الذرة الشامية محصولاً ثنائياً الاستعمال، ففي الوقت الذي يستهلك من قبل الإنسان بأشكال متعددة، فإنه يدخل في عليقة الحيوانات بصفته مكون أساس من مكونات عليقة الدواجن. وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول عام 2016م نحو (30%) بزيادة بنحو (12%) مقارنة مع عام 2015م.

ويعتبر محصول الذرة الرفيعة هو الآخر ثنائي الغرض، ويزرع بصورة رئيسة في السودان بمساحة تشكل نحو (91%) من إجمالي مساحته على مستوى الوطن العربي، تليه اليمن ثم الصومال بنسب تتراوح بين (3.3%) و(2.3%). ازداد إنتاج هذا المحصول في عام 2016م حيث بلغ نحو (8.12) مليون طن مقارنة بنحو (4.17) مليون طن عام 2015م، ويحتل السودان المرتبة الأولى من حيث الكميات المنتجة والتي تشكل نحو (78.9%) من إجمالي إنتاج الوطن العربي، تليه مصر ثم اليمن بنسبة (9.8%) و(6.1%)، على التوالي. وقد قدرت إنتاجية هذا المحصول عربياً عام 2016م بنحو (647.2) كغم / هكتار.

ويمثل الشعير أحد محاصيل الحبوب العربية الهامة وبخاصة في استخداماته العلفية، ويزرع على نطاق واسع في المغرب والجزائر وسوريا والعراق وتونس حيث تشكل المساحة المزروعة به في هذه الدول نحو (94.6%) من إجمالي مساحة الشعير في الوطن العربي، ويشكل إنتاجها نحو (92%). وقد بلغت مساحة الشعير في الوطن العربي عام 2016م نحو (5.6) مليون هكتار، فيما بلغ إجمالي الإنتاج لنفس العام نحو (4.03) مليون طن بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت (33.2%) من الحاجة الكلية في الوطن العربي شكل (8).

بلغت إنتاجية محصول الشعير عام 2016م نحو (717) كغم/هكتار، مقارنة بنحو (1300) كغم/هكتار عام 2015م، وهذا المستوى من الإنتاجية مازال بعيداً عن المستوى العالمي الذي يقدر بنحو (2900) كغم/هكتار، ويعزى ذلك إلى أن هذا المحصول يزرع في بعض الدول العربية وخاصة العراق في المناطق المطرية محدودة الأمطار (أقل من 200 مليمتراً / سنة).

يعد الأرز محصول الحبوب الصيفي الأهم في بعض الدول العربية مثل: مصر والعراق ثم موريتانيا، وتشكل مساحته في مصر نحو (83%) من مساحة الأرز الإجمالية في الوطن العربي البالغة (729) ألف هكتار، فيما تمثل مساحته في العراق نحو (10%). ويمثل إنتاج مصر من الأرز (89%) من مجموع الإنتاج العربي من هذا المحصول، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة في مصر البالغة (5500) كغم/هكتار، وهي بذلك تفوق المتوسط العالمي للإنتاجية بنحو الضعف.

بلغ إنتاج الوطن العربي من محصول الأرز عام 2016م نحو (6.2) مليون طن، محققاً زيادة عما كان عليه خلال عام 2015م بحدود (0.2%). ويقابل هذا الإنتاج نحو (57%) من الطلب المحلي، كما هو موضح بشكل (8).

3- 2 المحاصيل السكرية:

تعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الأقل انتشاراً في الزراعة العربية، حيث تكاد تقتصر زراعتها بصفة رئيسية في أربع دول هي: مصر والسودان والمغرب وسوريا، بالإضافة إلى أربع دول تزرع تلك المحاصيل في مساحات محدودة نسبياً هي: تونس ولبنان والصومال وسلطنة عمان. وتضم هذه المجموعة أهم محصولين سكريين، هما قصب السكر والشوندر السكري (البنجر السكري).

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية عام 2016م نحو (491.2) ألف هكتار، وتشكل المساحة المزروعة في دول مصر والسودان والمغرب وسوريا، ما يزيد على (98%) من إجمالي المساحة المخصصة لهذا المحصول على مستوى الوطن العربي. وهي تزيد على مثيلتها لعام 2015م بنسبة (21%) وعلى متوسط الفترة (2010-2014) بنسبة (3%) تقريباً.

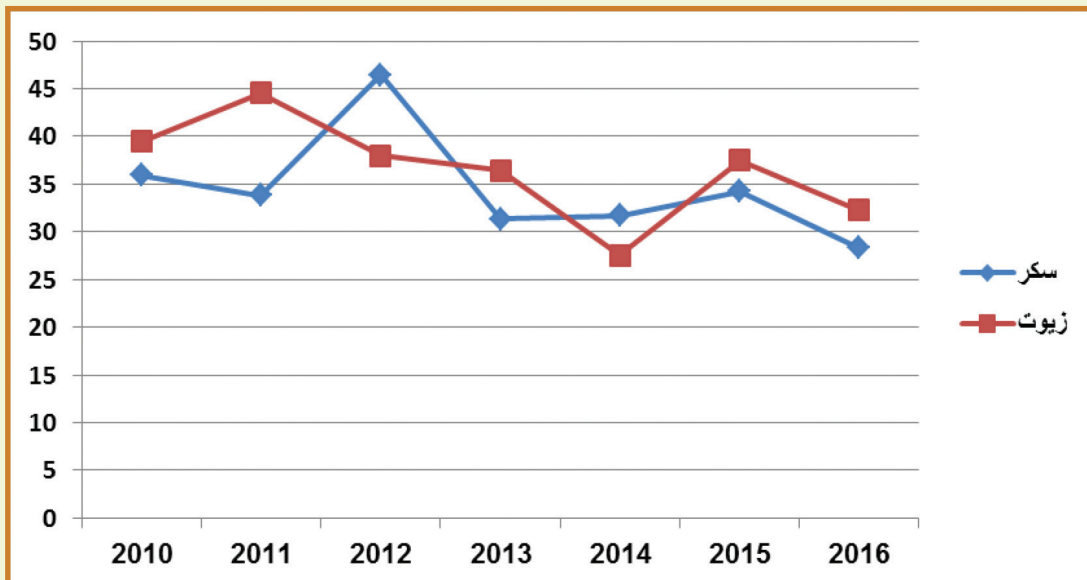
جدول (6): المساحة المزروعة وإنتاج المحاصيل السكرية في الوطن العربي للفترة (2010 - 2016م)
المساحة: (مليون هكتار)، الإنتاج (مليون طن)

السلعة	متوسط الفترة (2010 - 2014م)		2015 م		2016 م	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
المحاصيل السكرية	0.478		0.407		0.491	
قصب السكر	0.226	23.42	0.236	22.75	0.230	24.41
الشوندر السكري	0.249	12.82	0.299	15.39	0.258	13.61
السكر المكرر		3.18		3.9		3.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

بلغ إجمالي إنتاج السكر المكرر عام 2016م نحو (3.8) مليون طن، بتراجع بنحو (1.7%) عن حجم الإنتاج لعام 2015م، وقد بلغت مساهمة مصر في الإنتاج العربي من السكر المكرر نحو (63%)، يليها السودان بنحو (21%)، ومن الشكل (9) يتبين أن هذا المستوى من الإنتاج يغطي فقط (28.3%) من الاحتياجات العربية من السكر المكرر.

شكل (9): نسب الاكتفاء الذاتي من السكر المكرر والزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2016م)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.



3-3 البذور الزيتية:

على الرغم من أن مجموعة محاصيل البذور الزيتية تشغل مساحة كبيرة نسبياً في الزراعات العربية قدرت في عام 2016م بحوالي (8.7) مليون هكتار، إلا أن الإنتاج من هذه المجموعة يعتبر متدنياً، الأمر الذي يضع مجموعة الزيوت النباتية الناتجة عن هذه المحاصيل ضمن المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة على مستوى الوطن العربي. وتتم زراعة البذور الزيتية في الوطن العربي بصفة رئيسية في السودان والمغرب وسوريا ومصر وتونس، حيث شكلت المساحة المزروعة في هذه الدول مجتمعة (89 %) من إجمالي مساحة البذور الزيتية في الوطن العربي البالغة (8.7) مليون هكتار في عام 2016م. وقد ازدادت تلك المساحة عن مثيلتها في عام 2015م بحوالي (7.7 %). يشكل إنتاج تلك الدول الخمس من جملة الزيوت النباتية نحو (83.5 %) من إجمالي إنتاج الوطن العربي الذي بلغ (2.26) مليون طن في عام 2016م، وبزيادة نحو (16.8 %) عن إنتاج عام 2015م. تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2016 م)، بين حد أعلى بلغ نحو (44.6 %) في عام 2011 وحد أدنى بلغ (27.6 %) في عام 2014م.

3-4 البقوليات:

بلغت مساحة البقوليات الغذائية (1.34) مليون هكتار في عام 2016م بما يعادل نحو (2.6 %) من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي. وقد شهدت تلك المساحة استقراراً خلال الفترة (2010 - 2016م). وتعد محاصيل الفول الجاف والعدس والحمص أهم محاصيل هذه المجموعة إضافة إلى الفاصولياء الجافة والباذلاء الجافة. تعتبر المغرب ومصر والسودان وسوريا هي الدول المنتجة الرئيسية للبقوليات على مستوى الوطن العربي، حيث ساهمت مجتمعة في عام 2016م بنحو (68 %) من مساحة تلك المحاصيل وبنحو (65 %) من إجمالي الإنتاج المقدر بنحو (1.28) مليون طن، جدول (7). فيما بلغ إنتاج مجموعة البقوليات عام 2016م بحدود (1.28) مليون طن، بانخفاض (7 %) عما كان عليه عام 2015م. وتعتبر محاصيل البقوليات من السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة، حيث بلغت نحو (50.6 %) عام 2016م.

جدول (7): مساحة وإنتاج البقوليات الغذائية في الوطن العربي للفترة (2010-2016م)
المساحة: (مليون هكتار)، الإنتاج: (مليون طن)

السلعة	متوسط الفترة (2014 - 2010م)		2015م		2016م	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
البقوليات	1.34	1.35	1.47	1.37	1.34	1.28
الفول الجاف	0.42	0.58	0.4	0.52	0.42	0.48
العدس	0.2	0.16	0.18	0.12	0.20	0.14
الحمص	0.19	0.15	0.16	0.15	0.18	0.15
الفاصوليا الجافة	0.14	0.16	0.16	0.21	0.18	0.22
الباذلاء الجافة	0.11	0.08	0.11	0.08	0.12	0.09

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.



3- 5 الخضرة:

تتميز مجموعة الخضرة بانتشار زراعتها في جميع الدول العربية نظراً للطلب المتزايد عليها وملاءمة الظروف المختلفة لإنتاجها تحت أنماط زراعية مختلفة منها التقليدي ومنها الحديث. وبلغت المساحات المزروعة بمحاصيل الخضرة عام 2016م نحو (2.29) مليون هكتار تتوزع على جميع الدول العربية، وتتراوح بين (588.5) ألف هكتار في مصر إلى نحو (1.02) ألف هكتار في البحرين.

بلغ الإنتاج الكلي من محاصيل الخضرة عام 2016 نحو (56.05) مليون طن بزيادة بنسبة (6%) عن عام 2015م. تحقق الدول العربية معدلات اكتفاء عالية من محاصيل الخضرة بلغت (102%) في عام 2015م ونحو (97%) في عام 2016م، شكل (10).

جدول (8): المساحة المزروعة وإنتاجية وإنتاج محاصيل الخضرة في الوطن العربي للفترة (2010 - 2016م)
المساحة: (مليون هكتار)، الإنتاج: (مليون طن)

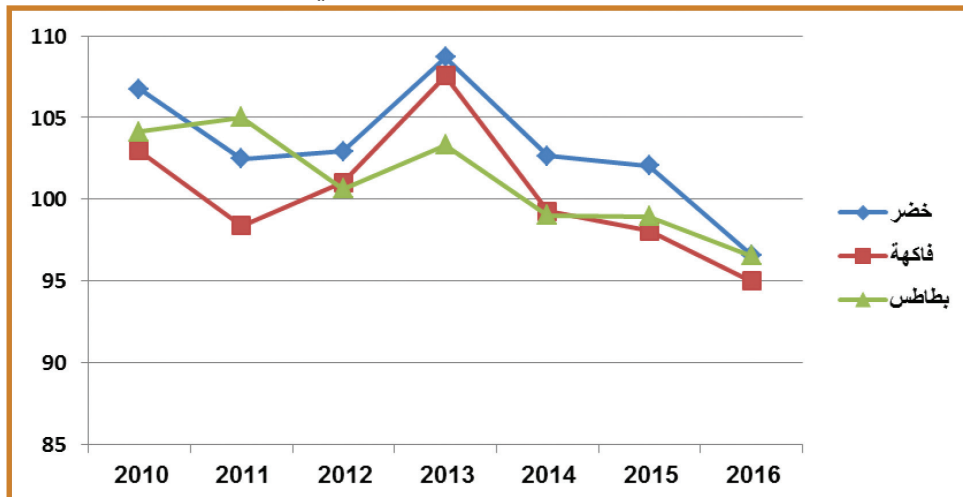
السلعة	متوسط الفترة (2010 - 2014م)		2015م		2016م	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الخضرة	2.37	52.59	2.4	52.89	2.29	56.05
الفاكهة	4.18	35.02	4.82	41.5	4.29	41.06
البطاطس	0.56	13.78	0.61	16.22	0.62	14.51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

3- 6 الفاكهة:

تزرع الفاكهة على مساحات واسعة في الوطن العربي بلغت في عام 2016م نحو (4.29) مليون هكتار، (جدول 5)، منها (0.62) مليون هكتار لنخيل التمر. وبلغ الإنتاج العربي من الفاكهة حوالي (41.06) مليون طن، بضمنها (5.69) مليون طن تمر. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الفاكهة بحدود (98%) عام 2016. يتركز إنتاج الفاكهة في مصر بنسبة (30.2%)، تليها المغرب بنسبة (9.6%).

شكل (10): نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل الخضرة والبطاطس في الوطن العربي للفترة (2010-2016).





3 - 7 البطاطس :

تعتبر البطاطس أهم المحاصيل الدرنية بصفة عامة في الوطن العربي. يزرع هذا المحصول في معظم الدول العربية، ويعتبر ذو أهمية تصديرية لعدد من هذه الدول، فضلاً عن أهميته الغذائية. وقد بلغت مساحة هذا المحصول (0.62) مليون هكتار عام 2016م. احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة وبلغت نحو (27%) من إجمالي مساحة البطاطس على مستوى الوطن العربي، تليها الجزائر ثم المغرب بواقع (24%) و (17%) على الترتيب. ولم تختلف المساحة المزروعة كثيراً عما كانت عليه عام 2015م، لكنها تزيد على متوسط الفترة (2010-2014م) بنحو (12%).

وبالنسبة للإنتاج فقد بلغ (14.5) مليون طن في عام 2016م، ساهمت فيه مصر بنحو (33%)، تليها الجزائر بنحو (30%) ثم المغرب بنسبة (12%). وقد تراجع إنتاج عام 2016م عن إنتاج عام 2015م بنحو (10.5%) تقريباً، ولكنه يزيد على الإنتاج لمتوسط الفترة (2010-2014) بنحو (5.6%).

تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي من محصول البطاطس بين حد أعلى وصل إلى (105%) عام 2014م وحد أدنى بلغ (96.5%) عام 2016م، شكل (10).



4

إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الحيوانية والسمكية

4 - إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الحيوانية والسمكية:

تشير بيانات إنتاج وتجارة واستهلاك سلع المنتجات الحيوانية والسمكية ، أنها شهدت بصفة عامة معدلات تغير إيجابية بين عامي 2015 و2016م . وكما تشير تجارة المنتجات الحيوانية والسمكية إلى استقرار نسبي للقيمة المصدرة والمستوردة منها والتي بلغت في عام 2016م نحو (5.88) مليون دولار ونحو (19.06) مليون دولار على التوالي، بارتفاع نسبي يقدر بنحو (1.22%) للصادرات ونحو (2.97%) للواردات .

4.1 مجموعة اللحوم:

بلغ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء نحو (8.52) مليون طن في عام 2016م بزيادة طفيفة عن إنتاج عام 2015م بلغت حوالي (0.6%) ، ونحو (1.8%) عن متوسط الفترة (2010 - 2014م). ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة اللحوم حوالي (4.3%) من الإنتاج العالمي الذي بلغ نحو (197.7) مليون طن في عام 2016م . بلغت قيمة التجارة العربية من مجموعة اللحوم في عام 2016م نحو (9.17) مليار دولار تمثل قيمة الصادرات فيها نحو (5.6%) منها، بينما تمثل قيمة الواردات حوالي (94.4%) . تجدر الإشارة إلى أن كمية التجارة العربية تغطي ما نسبته حوالي (26.6%) من مجمل المتاح للاستهلاك العربي من اللحوم الحمراء والبيضاء.

يتسم نمط استهلاك الغذاء في الوطن العربي بارتفاع نسبة مكوناته من المصادر النباتية وانخفاض المصادر الحيوانية خاصة من اللحوم والأسماك. وتشير البيانات إلى انخفاض طفيف في متوسط نصيب الفرد من مجموعة اللحوم في عام 2016م مقارنة مع العام السابق له، جدول (9) .

جدول (9): إنتاج وتجارة واستهلاك مجموعة اللحوم

البيان	متوسط الفترة 2010 - 2014م	2015م	2016م	معدل التغير بين 2015م و2016م
إنتاج اللحوم (مليون طن)	8.37	8.47	8.52	0.59
كمية الصادرات (مليون طن):	0.24	0.182	0.178	(2.20)
قيمة الصادرات (مليار دولار):	0.57	0.47	0.51	8.51
كمية الواردات (مليون طن):	2.9	3.41	3.42	0.29
قيمة الواردات (مليار دولار) :	7.6	8.77	7.67	(12.54)
الاكتفاء الذاتي (%):	75.85	72.41	72.44	0.04
نصيب الفرد العربي السنوي (كيلو غرام / السنة)	29.6	30.0	29.3	(2.3)
نصيب الفرد العالمي السنوي (كيلو غرام / السنة)		43.2	42.8	(0.93)

تشير الأقواس إلى قيمة سالبة.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني للمنظمة على الشبكة الدولية، 2017م.

4.1.1.4 اللحوم الحمراء:

توضح بيانات إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في حجم الإنتاج منها بين عامي 2015 و2016م ، يرجع بصفة أساسية إلى الزيادات التي تحققت في بعض الدول العربية المنتجة الرئيسية وهي المغرب ومصر والسودان بمعدلات تغير بلغت (7.0%) و(4.2%) و(3.1%) على الترتيب. ويمثل إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء نحو (5.1%) من الإنتاج العالمي ، غير شامل للحم الخنزير.

وتشير البيانات إلى أن التجارة الخارجية للحوم الحمراء شهدت تراجعاً ملحوظاً تمثل في تراجع كمية وقيمة صادرات وواردات اللحوم الحمراء بين عامي 2015 و2016م. وعلى الرغم من انخفاض كمية صادراتها بين عامي 2015 و2016م، إلا أن قيمتها ارتفعت خلال الفترة المشار إليها بمعدل تغير بلغ نحو (8.51%).

ونسبة لتجارة إعادة الصادرات فقد ساهمت الإمارات بنحو (41%) من صادرات الدول العربية من اللحوم الحمراء تليها السعودية بنحو (32.7%)، حيث قدر حجم صادراتهما في عام 2016م بنحو (53.8) ألف طن، وتصل قيمتها إلى نحو (142.2) مليون دولار تعادل نحو (66%) من قيمة الصادرات العربية من اللحوم الحمراء. وقد بلغت مساهمة السودان الذي ينتج حوالي (24%) من الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء نحو (5.7%) من حجم صادراتها العربية لعام 2016م.

وقد قابلت الزيادة الطفيفة التي تحققت في إنتاج اللحوم الحمراء بين عامي 2015 و2016م مع تراجع حجم وارداتها - انخفاضاً في متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء إلى حوالي (13.0) كيلوغرام عام 2016م مقارنة بنحو (14.1) كيلوغرام في عام 2015م، جدول (10).

جدول (10): إنتاج وتجارة واستهلاك اللحوم الحمراء

البيان	متوسط الفترة 2010-2014م	2015م	2016م	معدل التغير بين 2015م و2016م
الإنتاج (مليون طن)	4.70	4.14	4.16	0.48
كمية الصادرات (مليون طن):	0.13	0.08	0.07	(12.50)
قيمة الصادرات (مليار دولار):	0.32	0.22	0.21	(4.55)
كمية الواردات (مليون طن):	1.15	1.42	1.13	(20.42)
قيمة الواردات (مليار دولار):	4.14	4.84	4.25	(12.19)
الاكتفاء الذاتي (%):	82.17	75.47	79.71	5.62
متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلو غرام / السنة)	15.4	14.1	13.0	(7.8)

* تشير الأقواس إلى قيمة سالبة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة. منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني للمنظمة على الشبكة الدولية، 2017م.

4.1.2 لحوم الدواجن:

ارتفع الإنتاج العربي من لحوم الدواجن بين عامي 2015 و2016م، بنحو (0.46%) من حوالي (4.34) مليون طن إلى نحو (4.36) مليون طن. وتتصدر مصر الدول العربية في إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة بلغت نحو (28.5%) من الإنتاج العربي تليها المغرب بنحو (14%).

وتشير بيانات كمية التجارة الخارجية للحوم البيضاء بين عامي 2015 و2016م إلى ارتفاع في حجم صادراتها بنحو (10%) مقابل ارتفاع في حجم وارداتها بنحو (15.6%). وعلى صعيد قيمة التجارة الخارجية للحوم البيضاء بين عامي 2015 و2016م فقد شهدت قيمة وارداتها انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفضت من نحو (3.93) مليون دولار في عام 2015م، إلى نحو (3.42) مليون دولار في عام 2016م بمعدل بلغ نحو (13%) بين العاميين. أما قيمة الصادرات فقد انخفضت بشكل طفيف من نحو (220) مليون دولار في عام 2015م إلى نحو (221) مليون دولار في عام 2016م.

تتركز تجارة لحوم الدواجن في منطقة دول الخليج العربي، حيث تحتل صدارة الدول المستوردة للحوم البيضاء كل من السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان بكميات تراوحت بين حوالي (889) ألف طن للسعودية ونحو (114) ألف طن لسلطنة عمان، وتمثل هذه الدول مجتمعة نحو (80%) من إجمالي كمية واردات الوطن العربي من اللحوم البيضاء، جدول (11).

جدول (11): إنتاج وتجارة واستهلاك اللحوم البيضاء

البيان	متوسط الفترة 2010 - 2014م	2015م	2016م	معدل التغير بين 2015م و 2016م
الإنتاج (مليون طن)	3.67	4.34	4.36	0.46
كمية الصادرات (مليون طن):	0.11	0.10	0.11	10.00
قيمة الصادرات (مليار دولار):	0.25	0.25	0.30	20.00
كمية الواردات (مليار طن):	1.76	1.98	2.29	15.66
قيمة الواردات (مليون دولار):	3.45	3.93	3.42	(12.98)
الاكتفاء الذاتي (%):	69.00	69.72	66.63	(4.43)
متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلوغرام /السنة)	14.3	16.0	16.3	1.88

تشير الأقواس إلى قيمة سالبة.
الصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.
منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني للمنظمة على الشبكة الدولية، 2017م.

وقد انعكست التطورات في إنتاج وتجارة اللحوم البيضاء بين عامي 2015 و 2016م في زيادة متوسط نصيب الفرد منها من نحو (16.0) كيلوغرام في عام 2015م إلى نحو (16.3) كيلوغرام في عام 2016م.

4 - 2 الألبان ومنتجاتها:

تشهد صناعة الألبان ومنتجاتها في الوطن العربي تطوراً مستمراً بفضل الجهود الجارية لتطوير نظم إنتاج تلك المجموعة من مجموعات السلع الغذائية، حيث ارتفع حجم إنتاجها من (26.4) مليون طن لمتوسط الفترة (2010 - 2014م) إلى (27.7) مليون طن في عام 2016م يمثل نحو (3.4%) من إنتاجها العالمي في عام 2016م. وعلى مستوى الدول العربية تأتي كل من السودان ومصر والجزائر والمغرب وسوريا في مقدمة الدول العربية المنتجة للألبان ومنتجاتها بنسب مئوية من الإنتاج العربي تمثل نحو (22.7%) و(20.4%) و(14.9%) و(9%) و(8.8%) على التوالي. وتساهم تلك الدول مجتمعة بنحو (75%) من الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها.

شهدت كمية الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها زيادة كبيرة في عام 2016م مقارنة بعام 2015م، حيث بلغت نحو (3.39) مليون طن مقارنة بنحو (2.66) مليون في عام 2015م بمعدل تغير بلغ نحو (27.4%). وترتكز صادرات الألبان ومنتجاتها بصفة أساسية في السعودية ومصر وكميات بلغت حوالي (1.3) و(1.2) مليون طن تمثل الكميتين مجتمعتين نحو (70%) من كمية صادرات الوطن العربي من الألبان ومنتجاتها.

أما واردات الوطن العربي من الألبان ومنتجاتها في الدول العربية فقد تراجعت كميته من نحو (13.4) مليون طن في عام 2015م إلى نحو (12.2) مليون طن في عام 2016م بما يعادل نحو (9%)، بينما تراجعت قيمتها بين نفس العامين من حوالي (7.34) مليار دولار إلى نحو (7.27) أي بحوالي (0.95%) . جدول (12).

ونسبة لزيادة حجم صادرات الألبان ومنتجاتها بين عامي 2015 و 2016م، وانخفاض حجم وارداتها فقد بلغ متوسط نصيب الفرد العربي منها بين عامي 2015 و 2016م نحو (6.6%) .

جدول (12): إنتاج وتجارة واستهلاك الألبان ومنتجاتها

البيان	متوسط الفترة 2010-2014م	2015م	2016م	معدل التغير بين 2015م و 2016م
الإنتاج (مليون طن)	26.44	27.10	27.67	2.10
كمية الصادرات (مليون طن)	3.94	2.66	3.39	27.44
قيمة الصادرات (مليار دولار)	2.97	2.14	2.66	24.30
كمية الواردات (مليون طن)	11.54	13.38	12.17	(9.04)
قيمة الواردات (مليار دولار)	5.35	7.34	7.27	(0.95)
الاكتفاء الذاتي (%)	77.79	71.65	76.11	6.22
متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلو غرام / السنة)	91.3	97.0	90.6	(6.6)
متوسط نصيب الفرد العالمي السنوي (كيلو غرام / السنة)		110.0	109.9	(0.09)

* تشير الأقواس إلى قيمة سالبة.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني للمنظمة على الشبكة الدولية، 2017م.

4 - 3 الأسماك:

شهد الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطوراً متزايداً نسبياً انعكس بصورة واضحة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي والفائض التصديري، وذلك بين عامي 2015 و 2016م . وقد بلغ حجم الإنتاج العربي من الأسماك نحو (5.02) مليون طن في عام 2016م، بزيادة تقدر بنحو (7.7%) عن إنتاج عام 2015م، ومع ذلك فإن الإنتاج العربي لا يمثل سوى نحو (2.9%) فقط من الإنتاج العالمي من الأسماك لعام 2016م الذي قدر بنحو (174.1) مليون طن. ويمثل إنتاج مصر والمغرب وموريتانيا لعام 2016م نحو (75%) من إجمالي الإنتاج العربي، إذ بلغ إنتاج تلك الدول حوالي (1.57) و(1.51) و(0.69) مليون طن على الترتيب.

وتشير البيانات الواردة في جدول (13) إلى ارتفاع ملحوظ في حجم صادرات و واردات الوطن العربي من الأسماك، حيث ارتفعت كمية الصادرات بين عامي 2015 و 2016م بنحو (52.6%) من نحو (0.97) مليون طن إلى نحو (1.48) مليون طن . إلا أنه على عكس ما هو متوقع فقد انخفضت قيمة هذه الكمية من الصادرات بمعدل بلغ نحو (6.9%) لنفس العامين. كما ارتفع حجم الواردات في عام 2015م من حوالي (0.90) مليون طن إلى نحو (1.30) مليون طن في عام 2016م بمعدل تغير بلغ نحو (44.4%) وارتفعت قيمة واردتها بنحو (12.5%) فقط بين نفس العامين .

جدول (13): إنتاج وتجارة واستهلاك الأسماك

معدل التغير بين 2015م و2016م	2016م	2015م	متوسط الفترة 2014 - 2010م	البيان
7.73	5.02	4.66	4.19	الإنتاج (مليون طن)
52.58	1.48	0.97	0.82	كمية الصادرات (مليون طن):
(6.87)	2.71	2.91	2.32	قيمة الصادرات (مليار دولار):
44.44	1.30	0.90	0.84	كمية الواردات (مليون طن):
12.50	2.25	2.00	1.68	قيمة الواردات (مليار دولار):
2.22	103.72	101.47	99.48	الاكتفاء الذاتي (%):
(4.4)	11.8	11.3		متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلو غرام / السنة)
0.99	20.5	20.3		متوسط نصيب الفرد العالمي السنوي (كيلو غرام / السنة)

* الأرقام تشير إلى قيمة سالبة
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني للمنظمة على الشبكة الدولية، 2017م.

4.4 بيض المائدة:

بلغ إنتاج الوطن العربي من بيض المائدة في عام 2016م نحو (1.8) مليون طن ينتج منها الجزائر حوالي (18.6%) ومصر (16.8%) والمغرب (16%) والسعودية (13.1%).

وقدرت صادرات الوطن العربي من بيض المائدة في عام 2016م بنحو (102) ألف طن بلغت قيمتها حوالي (136) مليون دولار، فيما بلغت كمية الواردات منه نحو (201.3) ألف طن بلغت قيمتها نحو (350.4) مليون دولار.

ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة في الوطن العربي في عام 2016م إلى نحو (95%) مقارنة بنحو (94%) في عام 2015م. أما متوسط نصيب الفرد منه فقد بلغ نحو (4.7) كيلوغرام في عام 2016م مقارنة بنحو (4.9) كيلوغرام في عام 2015م، جدول (14).

جدول (14): إنتاج وتجارة واستهلاك بيض المائدة

معدل التغير بين 2015م و2016م	2016م	2015م	متوسط الفترة 2014 - 2010م	البيان
0.56	1.80	1.79	1.73	الإنتاج (مليون طن)
66.67	0.10	0.06	0.09	كمية الصادرات (مليون طن):
16.67	0.14	0.12	0.21	قيمة الصادرات (مليار دولار):
11.11	0.20	0.18	0.15	كمية الواردات (مليون طن):
(12.50)	0.35	0.40	0.28	قيمة الواردات (مليار دولار):
0.93	94.77	93.90	96.42	الاكتفاء الذاتي (%):
(4.1)	4.7	4.9	4.8	متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلو غرام / السنة)

* تشير الأرقام تشير إلى قيمة سالبة
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني للمنظمة على الشبكة الدولية، 2017م.



5

تجارة واستهلاك السلع الغذائية النباتية

5 - تجارة واستهلاك السلع الغذائية النباتية:

1.5 تجارة السلع الغذائية النباتية:

5.1.1 تطور إجمالي التجارة الخارجية من السلع الغذائية الرئيسية:

توضح بيانات جدول (15) أن قيمة الصادرات الزراعية ارتفعت من نحو (26.98) مليار دولار عام 2015م إلى نحو (31.01) مليار دولار عام 2016م، وأن قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية بلغت نحو (157.74) مليار دولار في 2016م، ساهمت فيها الصادرات بنحو (599.16) مليون دولار، وانخفضت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات بين عامي 2015 و2016م من نحو (29.1%) إلى نحو (28.8%).

جدول (15): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار)

البيان	2014م	2015م	2016م
الصادرات الكلية	929.85	626.62	731.29
الصادرات الزراعية	23.08	26.98	31.01
الصادرات الغذائية	16.98	16.64	16.6
الصادرات الغذائية العربية البينية	11.87	10.09	12.17
الواردات الكلية	808.05	766.84	816.63
الواردات الزراعية	108.71	98.34	104.63
الواردات الغذائية	60.07	57.21	57.56
الواردات الغذائية العربية البينية	11.87	10.09	12.36

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

5.1.2 التجارة البينية الغذائية العربية:

توضح بيانات جدول (16) أن قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية بلغت نحو (12.36) مليار دولار عام 2016م بالمقارنة بنحو (10.09) مليار دولار عام 2015م، تتصدرها الألبان ومنتجاتها بنسبة (16.71%) من إجمالي قيمة الواردات البينية العربية من السلع الغذائية، وتليها الحيوانات الحية وحاصلات الفاكهة والخضر والزيوت والشحوم بنسبة (9.79%) و(9.67%) و(9.52%) و(7.14%) على الترتيب، وتتراوح بين (0.51%) و(7.01%) لباقي السلع الغذائية.

5.2: استهلاك السلع الغذائية النباتية:

5.2.1: العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

تؤثر مجموعة من العوامل في الطلب على السلع الغذائية لغرض الاستهلاك، منها مستويات دخول الأفراد وأعداد السكان، وأسعار السلع الغذائية بما فيها أسعار السلع البديلة.

5.2.1.1: مستويات دخول الأفراد وأعداد السكان:

تؤثر مستويات دخول الأفراد على إمكانية الحصول على الغذاء وخاصة لدى الأسر ذات الدخل المحدود. وفي هذا الصدد تتفاوت مستويات دخول الأفراد بدرجة كبيرة بين الدول العربية، حيث يرتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، تليها دول الجزائر وتونس والأردن، فيما ينخفض نسبياً في دول أخرى مثل الصومال وبدرجة أفضل في اليمن وسوريا والسودان.



جدول (16): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2014 - 2016م (مليار دولار)

النسبة من إجمالي قيمة التجارة البينية لعام 2016م (%)	الواردات			الصادرات			البيان
	2016م	2015م	2014م	2016م	2015م	2014م	
3.19	0.40	0.80	0.80	0.39	0.34	0.80	الحبوب
2.11	0.26	0.25	0.29	0.11	0.24	0.29	البطاطس
1.19	0.15	0.13	0.09	0.10	0.16	0.13	البقوليات
9.52	1.18	0.68	0.52	1.22	0.52	0.52	الخضر
9.67	1.20	1.29	0.82	1.20	1.29	0.82	الفاكهة
7.01	0.87	0.65	0.81	0.90	0.65	0.81	السكر(المكرر)
7.14	0.88	0.79	0.65	0.77	0.79	0.65	الزيوت والشحوم
6.44	0.80	0.31	0.60	0.79	0.34	0.60	اللحوم
2.96	0.37	0.39	0.34	0.31	0.40	0.34	الأسماك
0.51	0.06	0.06	0.07	0.02	0.03	0.03	البيض
16.71	2.07	1.86	2.27	2.13	1.86	2.27	الألبان ومنتجاتها
2.11	0.26	0.15	0.32	0.25	0.03	0.32	بذور زيتية
9.79	1.21	1.00	1.85	1.33	1.41	1.85	حيوانات حية
21.64	2.68	1.72	2.44	2.66	2.04	2.44	سلع غذائية أخرى*
100.00	12.36	10.09	11.87	12.17	10.09	11.87	الجملة

* تشمل السلع المصنعة (مخبوزات وعصائر ومنتجات لحوم وغيرها). المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تقدر أعداد سكان الوطن العربي عام 2016م بحوالي (412) مليون نسمة منهم حوالي (169.86) مليون نسمة ريفيين. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً في الجزء الأول من هذا التقرير أن معدل نمو السكان في الوطن العربي يعتبر مرتفعاً نسبياً إذ بلغ نحو (2.2%) خلال الفترة (2001 - 2016م) مقارنة بنحو (1.25) على مستوى العالم.

2.5 - 1 - 2: أسعار السلع الغذائية:

تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثيراً مباشراً على إمكانية الدول لإتاحة هذه السلع لمواطنيها، وكذلك على قدرة مواطنيها على الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين وبخاصة الأسعار العالمية لسلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية. وتوضح بيانات جدول (17) أنه على الرغم من تراجع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية بين عامي 2015 و 2016م، إلا أنها لا تزال أعلى من مستوياتها خلال الفترة (2004 - 2006) التي سبقت سنوات أزمة الغذاء العالمية. وقد تراجعت الأسعار بين عامي 2015 و 2016م نتيجة للتحسن المتواصل في الإنتاج، وارتفاع مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي الأمر الذي أدى إلى وفرة المعروض من السلع الغذائية.



جدول (17): متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية.
(دولار/طن)

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2006-2004	متوسط عامي 2008-2007	متوسط الفترة 2011-2009	2014م	2015م	2016م
القمح الخشن	172.9	304.2	268.9	303.3	232.6	196.0
القمح الطري	146.5	251.7	233.4	244.9	207.1	176.2
الذرة الشامية (الأرجنتين)	104.8	183.7	218.0	199.8	169.5	175.5
الذرة الشامية (US Yellow No. 2)	110.5	192.9	214.2	192.8	169.8	159.3
أرز تايلاند	282.1	516.0	556.6	435.6	395.5	406.6
الذرة الرفيعة	114.3	193.2	209.7	208.0	204.8	153.9
فول الصويا	254.6	400.8	439.9	492.6	375.6	382.0
زيت فول الصويا	660.3	1069.8	1053.5	909.4	756.5	808.8
زيت الفول السوداني	230.7	1720.6	1678.6	1301.8	1336.9	1502.3
زيت زهرة الشمس	673.1	1260.4	1096.4	901.8	846.4	840.8
زيت النخيل	618.7	803.9	864.4	821.3	622.5	700.2
زيت بذرة القطن	457.3	1112.4	1261.7	1363.2	1063.2	1032.3
السكر الخام	238.6	257.2	489.5	385.4	296.3	397.7
لحوم الأبقار	3802.9	4174.1	4263.5	6678.4	4640.4	4058.7
لحوم الدواجن	1143.8	1669.2	1805.3	1940.3	1642.4	1531.8

المصدر: نقطة التجارة السودانية 2017م، والموقع الإلكتروني للفاو على الشبكة الدولية، 2017م.

ونظراً لتراجع الأسعار تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء على المستوى العالمي إلى نحو (161.5%) في 2016م مقارنة بنحو (164.0%) في 2015م، وتراجع أيضاً على مستوى الوطن العربي من نحو (162.5%) في 2015م، إلى نحو (158.9%) في عام 2016م، جدول (18).

3-5 المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية:

يتمثل المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بصفة رئيسية في الكميات المنتجة محلياً في الوطن العربي من تلك السلع مضافاً إليها الكميات المستوردة، ومطروحاً منها الكميات المصدرة. (فضلاً عن التغير في كميات المخزون).



جدول (18): الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بالدول العربية خلال الفترة 2014-2016م

الدول	سنة الأساس	2014	2015	2016	المتوسط
الأردن	2010	113.96	115.24	111.24	113.48
الإمارات	2007	143.11	144.88	146.65	144.88
البحرين	2010	112.43	114.47	117.13	114.68
تونس	2010	128.3	135	138.5	133.93
الجزائر	2010	128.22	131.27	134.98	131.49
السعودية	2007	145.1	147.3	146.6	146.33
السودان	2007	440.53	501.49	570.8	504.28
العراق	2010	112.28	112.83	113.38	112.83
سلطنة عمان	2012	104.5	103.7	101.8	103.33
فلسطين	2010	105.81	107.82	106.2	106.61
قطر	2013	100.2	101.1	99.1	100.13
الكويت	2010	146	150.9	153.8	150.23
لبنان	2013	101.26	100.15	102.02	101.14
ليبيا	(2003-2000)		209.21	278.7	243.96
مصر	2010	175.7	194.8	228.7	199.73
المغرب	2010	105.23	107.47	110.00	107.57
موريتانيا	2014	230.3	227.4	102.4	186.70
الوطن العربي		149.56	159.12	162.47	158.90
العالم (2002-2004)		201.8	164.0	161.5	175.8

المصدر: الموقع الإلكتروني للأجهزة الإحصائية بالدول العربية، وموقع الفاو على الشبكة الدولية 2017م.

بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عام 2016م نحو (306.09) مليون طن مقارنة بنحو (308.71) مليون طن في عام 2015م. تشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو (34.38%) من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2016م، وبينما تمثل نسبة مساهمة كل من حاصلات الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها نحو (18.96%) و(12.39%) و(11.88%) على الترتيب، وتتراوح بين (0.62%) و(4.91%) لباقي السلع الغذائية، جدول (19).

جدول (20): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2014-2016م)

(مليون طن)

النسبة من إجمالي المتاح للاستهلاك لعام 2016م (%)	2016م	2015م	2014م	
38.34	117.35	129.39	128.41	مجموعة الحبوب (جملة):
19.14	58.60	68.86	69.92	القمح والدقيق
8.42	25.77	26.79	23.98	الذرة الشامية
3.58	10.96	10.54	11.62	الأرز
3.96	12.13	19.65	17.48	الشعير
4.91	15.03	16.39	14.91	البطاطس
0.83	2.53	2.55	2.47	البقوليات
18.96	58.03	51.83	53.23	الخضر
12.39	37.92	36.08	34.44	الفاكهة
1.81	5.55	6.22	5.97	التمور
4.38	13.40	11.28	10.53	السكر (المكرر)
2.28	6.98	5.15	5.57	الزيوت والشحوم
3.84	11.76	11.70	10.92	جملة اللحوم:
1.71	5.22	5.48	5.01	لحوم حمراء
2.14	6.54	6.22	5.91	لحوم بيضاء
1.58	4.84	4.59	4.57	الأسماك
0.62	1.90	1.91	1.84	البيض
11.88	36.36	37.82	37.41	الألبان ومنتجاتها
100.00	306.09	308.71	304.29	الجملة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

يمثل المتاح للاستهلاك من السلع النباتية نحو (82.1%) من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، بينما تبلغ نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك نحو (17.9%). وتوضح بيانات جدول (20) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي مقارنة ببعض نظيراتها على المستوى العالمي.

جدول (20): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي والعالم للفترة 2010-2016م

كغم/سنة

المتوسط العالمي	الوطن العربي			المجموعة السلعية
	2016م	2015م	متوسط الفترة 2010-2014م	
149.0	278.8	325.00	198.84	مجموعة الحبوب (جملة)
67.2	142.22	174.5	100.46	القمح والدقيق
54.2	26.60	26.3	16.32	الأرز
32.0	36.48	40.9	21.71	البطاطس
-	6.13	6.4	3.55	البقوليات
136.0	140.85	129.1	81.81	الخضر
74.0	105.5	105.4	58.46	الفاكهة
25.3	32.53	28.1	15.85	السكر (المكرر)
22.8	16.95	12.8	9.17	الزيوت النباتية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ومنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food outlook, 2016).



6

الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

6 - الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

يوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك قدرت متوسطاتها اليومية في عام 2016م بنحو (3957.66) كيلو كالوري، و(118.98) غرام بروتين، و(47.04) غرام دهون، وهي تزيد على المعدلات العالمية في حالة السعرات الحرارية والبروتين التي تقدر بنحو (2870) كيلو كالوري، و(80.5) غرام بروتين، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو (82.6) غرام دهون.

ولحساب كمية الفجوة العربية من السعرات الحرارية، والبروتين والدهون، تم حساب إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون بناءً على متوسط نصيب الفرد من تلك المكونات على المستوى العالمي، حيث بلغت نحو (425.672) مليار كيلو كالوري و(11.938) مليون طن بروتين و(12.245) مليون طن دهون. وتم خصم ما وفره الإنتاج العربي من مختلف السلع الغذائية في الوطن العربي في عام 2016م من تلك المكونات، حيث قدرة العجز بنحو (139.22) مليار كيلو كالوري، و(1.805) مليون طن بروتين، و(7.743) مليون طن دهون جدول (21).

جدول (21): الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من السعرات الحرارية، والبروتين والدهون (2016م)

الدهون (مليون طن)	البروتين (مليون طن)	سعرات حرارية (مليار كيلو كالوري)	البيان
12.25	11.94	425.67	الاحتياجات الكلية للوطن العربي
4.50	10.13	286.45	المتاح من إنتاج الوطن العربي
36.76	84.88	67.29	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
7.74	1.81	139.22	العجز

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، و الفاو ، Technical Factors for Agricultural Commodities

وتوضح بيانات جدول (22) أن قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية تراجمت من نحو (33.50) مليار دولار في عام 2015م إلى نحو (32.81) مليار دولار في عام 2016م، وبذلك شهد متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية تراجعاً مستمراً رغم ارتفاع معدل نمو سكان الوطن العربي، إذ بلغ المتوسط نحو (84.30) دولار في عام 2015م، ونحو (79.75) دولار في عام 2016م.

وفيما يتصل بمساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز في عام 2016م، فتوضح بيانات جدول (22) أنها تراوحت بين نحو (47.56) % للحبوب، و(10.51) % للحوم الحمراء، و(9.22) % للسكر المكرر، و(8.82) % للزيوت النباتية، و(8.10) % للحوم الدواجن، و(7.16) % للألبان ومنتجاتها. وتساهم تلك السلع مجتمعة بنحو (91.37) % من القيمة الإجمالية لسلع العجز. وبالنسبة لمساهمة سلع الفائض في قيمة الفائض التصديري فتساهم الأسماك بنحو (54.53) % والتفاح بنحو (39.10) % ومحاصيل الخضر بنحو (6.37) %.

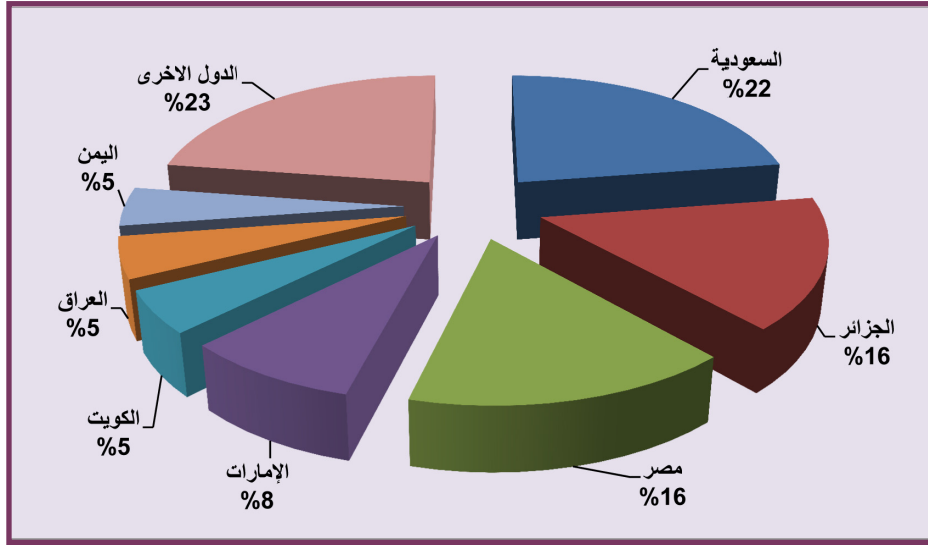
جدول (22) : قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2014-2016م) (القيمة مليار دولار)

2016م		2015م		2014م		المجموعة السلعية
(%)	العجز أو الفائض	(%)	العجز أو الفائض	(%)	العجز أو الفائض	
47.56	16.27	53.46	20.32	58.91	22.81	مجموعة الحبوب (جمله)
11.55	3.95	14.45	5.49	15.08	5.84	القمح والدقيق
1.41	0.48	2.93	1.11	2.05	0.79	الذرة الشامية
2.57	0.88	2.09	0.80	1.79	0.69	الأرز
0.78	0.27	0.85	0.32	0.73	0.28	الشعير
31.26	10.69	33.15	12.60	39.26	15.20	الذرة الرفيعة
0.52	0.18	1.66	(0.07)	2.46	(0.11)	البطاطس
2.89	0.99	2.40	0.91	2.04	0.79	جملة البقوليات
6.37	(0.09)	44.27	(2.00)	45.96	(2.06)	جملة الخضر
4.77	1.63	25.06	(1.13)	19.90	(0.89)	جملة الفاكهة
39.10	(0.55)	5.85	(0.26)	0.18	0.07	التومور والبلح الطازج
9.22	3.15	8.52	3.24	9.20	3.56	السكر (المكرر)
8.82	3.02	5.25	1.99	6.16	2.38	جملة الزيوت والشحوم
18.61	6.36	21.02	7.99	17.72	6.86	جملة اللحوم
10.51	3.59	11.71	4.45	9.97	3.86	لحوم حمراء
8.10	2.77	9.32	3.54	7.75	3.00	لحوم بيضاء
54.53	(0.76)	29.02	(1.31)	31.68	(1.42)	الأسماك
0.44	0.15	0.55	0.21	0.67	0.26	البيض
7.16	2.45	8.79	3.34	5.31	2.06	الألبان ومنتجاتها
100.00	34.20	100.00	38.01	100.00	38.53	جملة العجز*
100.00	(1.39)	100.00	(4.51)	100.00	(4.48)	جملة الفائض
	32.81		33.50		34.05	إجمالي الفجوة الغذائية

* بدون التجارة الغذائية العربية البينية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقاً لأعداد السكان ومستويات الدخل، والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها.

شكل (11): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية لمتوسط الفترة (2014-2016م)



يتضح من شكل (11) وجدول (23) أن خمس دول عربية تساهم بنحو (67.67%) من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية لمتوسط الفترة (2014 - 2016م) وهي السعودية والجزائر، ومصر، والإمارات، والكويت.

جدول (23): مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية (%)

الدولة	2014م	2015م	2016م	متوسط الفترة (2014-2016م)
السعودية	24.49	24.73	18.58	22.60
الجزائر	17.02	16.97	13.24	15.74
مصر	16.01	18.93	12.09	15.68
الإمارات	5.18	5.23	15.2	8.54
الكويت	4.34	5.31	5.67	5.11
العراق	4.79	2.87	7.26	4.97
اليمن	5.55	4.59	3.95	4.70
قطر	3.63	4.18	3.06	3.62
الأردن	2.6	2.64	4.36	3.20
لبنان	3.32	2.75	3.13	3.07
ليبيا	3	2.49	2.78	2.76
السودان	2.65	3.19	2.46	2.77
عمان	2.43	2.75	2.62	2.60
البحرين	1.67	1.45	1.37	1.50
فلسطين	0.59	0.58	0.18	0.45
دول أخرى	2.73	1.34	4.05	2.71
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.



7

مؤتمرات الأمن الغذائي العربي 2016م

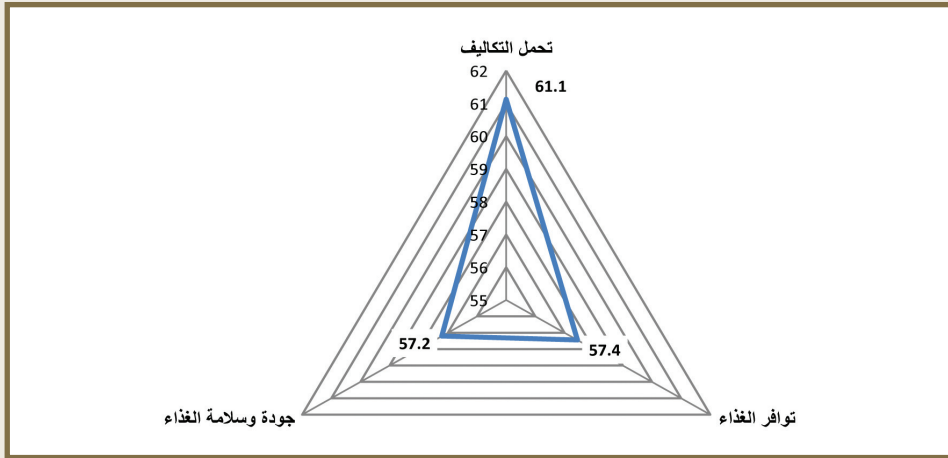
7 - مؤشرات الأمن الغذائي العربي 2016 م :

وفقاً لتعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996م، فإن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كل الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة.

ووفقاً لـ (The Economist & Intelligence Unit)، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء. ويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة. يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عددٍ من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة. قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2016م بنحو (57.3%) كمتوسط مائة وثلاث عشرة دولة، فيما تراوحت قيمته لنفس العام بين (86.6%) في الولايات المتحدة كحد أعلى، و(24%) كحد أدنى في بوروندي. على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو (58.9%)، في عام 2016م. وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو (77.5%) تليها سلطنة عمان بنحو (73.6%) وحد أدنى في اليمن بلغ نحو (34%).

تتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع (61.1%) للقدرة على تحمل كلفة الغذاء، (57.4%) لمؤشر توافر الغذاء، و(57.2%) لجودة وسلامة الغذاء، شكل (12).

شكل (12) : متوسط قيم المؤشرات الرئيسة للأمن الغذائي العربي عام 2016



7.1 القدرة على تحمل تكاليف الغذاء : (Affordability):

- يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف عن طريق عددٍ من المؤشرات، منها:
- استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري (%). و يقيس هذا المؤشر نسبة ما تنفقه الأسرة من دخلها على الغذاء.
- نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي، وهو مؤشر لقياس انتشار الفقر، محسوباً (وفقاً لـ The Economist & Intelligence Unit) كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من (3.1) دولار أمريكي في اليوم على أساس سعر التعادل (PPP) لعام 2011م.

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار/فرد).
- وجود برامج لسلامة الغذاء، وهو مقياس للمبادرات العامة لحماية الفقراء من الصدمات المرتبطة بالغذاء. ويختص هذا المؤشر ببرامج سلامة الأغذية التي تشمل المساعدات الغذائية العينية، وقسائم الأغذية (الكوبونات)، و برامج التغذية المدرسية من جانب الحكومة أو المنظمات غير الحكومية أو القطاعات الأخرى. ويتدرج هذا المؤشر من (4-0)، حيث يعني الصفر عدم وجود برامج حمائية، ويعني الرقم (4) وجود كامل لبرامج سلامة الغذاء، جدول (24).

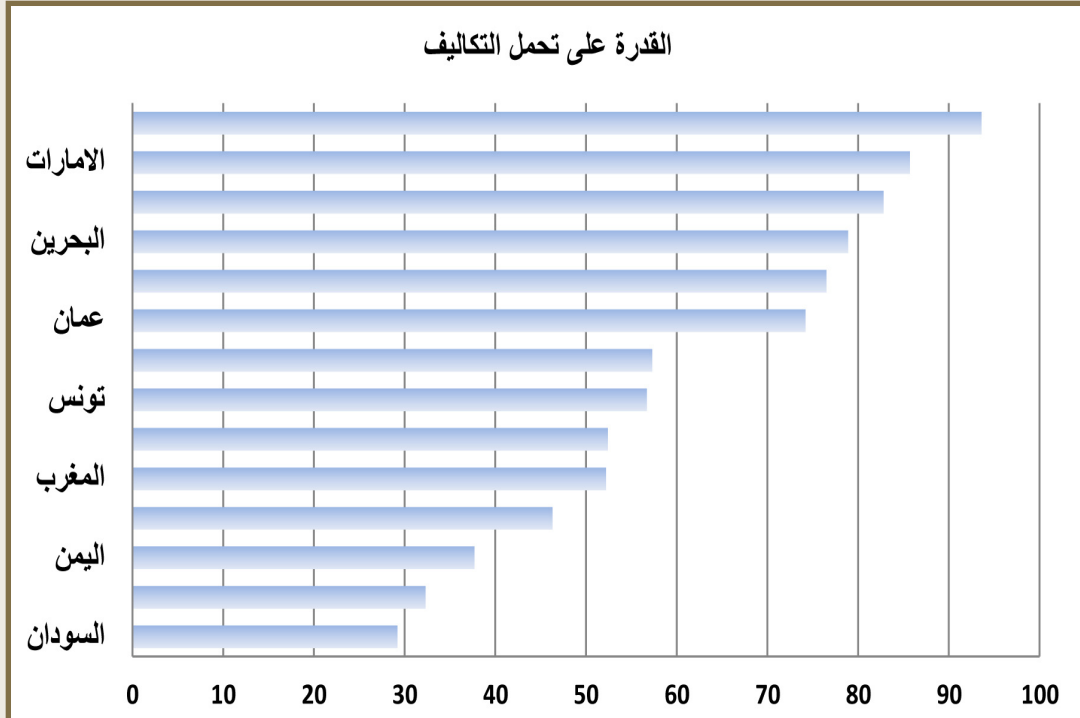
جدول (24): مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء في الوطن العربي عام 2016م

المتوسط العالمي	الوطن العربي		البيان
	المتوسط	عدد الدول العربية	
55.6	61.13	14	القدرة على تحمل تكاليف الغذاء
29.90	30.53	14	استهلاك الغذاء كنسبة من الإنفاق الأسري (%)
25.50	10.06	14	السكان الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي (%)
20585.3	35202.9	14	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار/فرد)
2.70	2.71	14	وجود برامج لسلامة الغذاء

المصدر: تم حسابها من بيانات The Economist & Intelligence Unit ، على الشبكة الدولية.

يرتبط مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بدرجة كبيرة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك قد بلغ أعلى أداء في مكون القدرة في الدول العربية التي يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شكل (13).

شكل (13): مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء حسب الدول العربية، 2016



7-2 توفر الغذاء (Availability):

يتم قياس هذا المكون عن طريق عددٍ من المؤشرات ، منها:

- كفاية الكميات المعروضة من الغذاء : هو مؤشر مركب يقيس توافر الغذاء من خلال الإمدادات الغذائية بالكيلوغرام / الفرد / اليوم، ومستويات المعونة الغذائية: وهو مقياس يتدرج من (صفر - 100). وكلما ابتعد عن الصفر كان المؤشر إيجابياً.
 - متوسط عرض الغذاء: هو تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك (كيلو كالوري للفرد/اليوم).
 - البنية التحتية الزراعية: وهو مؤشر مركب يقيس القدرة على تخزين ونقل المحاصيل إلى السوق. (كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على جودة البنية التحتية الزراعية).
 - تقلب الإنتاج الزراعي: الانحراف المعياري لنمو الإنتاج الزراعي على مدى فترة العشرين سنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.
 - الفاقد من الغذاء: مؤشر يقيس كميات فاقد ما بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبة من إجمالي العرض المحلي (الإنتاج وصافي الواردات وتغيرات المخزون) من المحاصيل والمنتجات الحيوانية و السمكية، بالطن.
- ويؤثر هذا المكون على مكون القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، حيث أن مؤشر القدرة على تحمل التكاليف لا يكون ذا قيمة في ظل عدم توفر الأغذية أو في ظل صعوبة الوصول إليها. وتعمل الدول العربية على ضمان توافر إمدادات الأغذية وتطوير الأسواق الزراعية، والحد من صدمات الإمدادات الغذائية، جدول (25).

جدول (25): مؤشرات توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2016م

المتوسط العالمي	الوطن العربي		البيان
	المتوسط	عدد الدول	
55.6	57.44	14	توفر الغذاء
57.50	71.14	14	كفاية الكميات المعروضة من الغذاء
2865.6	3099	14	متوسط عرض الغذاء
57.30	65.54	14	البنية التحتية الزراعية
0.10	0.15	14	تقلب الإنتاج الزراعي
5.40	5.05	14	الفاقد من الغذاء

المصدر: تم حسابها من بيانات The Economist & Intelligence Unit ، على الشبكة الدولية.

7-3 جودة وسلامة الغذاء (Quality & Safety):

- مؤشر مركب يقيس مدى ملاءمة البيئة لسلامة الغذاء. ويتراوح بين (صفر - 100). ويضم كل مؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية، ويوضح جدول (26) بعض مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016م.
- يذهب مكون الجودة والسلامة إلى ما هو أبعد من مقاييس الرعاية الاجتماعية التقليدية مثل الفقر وقضايا الوصول والإمدادات، حيث يعمل على استعراض شامل لنوعية الغذاء، على أساس أن الأمن الغذائي يتطلب حصول الناس على أغذية مغذية تلبي الاحتياجات الغذائية.

يتم قياس جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات:

- تنوع النظام الغذائي: ويقيس هذا المؤشر حصة الأغذية غير النشوية في إجمالي استهلاك الطاقة الغذائية.
- الالتزام بتوفر المعايير التغذوية: مؤشر مركب يقيس مدى الالتزام بتوفر المعايير التغذوية. ويتدرج من (صفر - 100)، حيث القيمة الأعلى تعني التزاماً أكبر بتوفر المعايير التغذوية.
- توافر العناصر الغذائية الصغرى: مؤشر مركب يقيس مدى توافر الحديد وفيتامين (أ) في الإمدادات الغذائية.
- جودة البروتين: يقيس هذا المؤشر كمية البروتين الجيد المستهلكة باستخدام منهجية البروتين القابل للهضم مصححة على تدرج الأحماض الأمينية (PDCAAS). وتشمل طريقة الحساب: الملف الحمضي الأميني، وقيمة هضم البروتين، ومتوسط الكميات المستهلكة (جرام) من كل عنصر من المواد الغذائية التي تسهم بحد أدنى 2% في البروتين المستهلك.

جدول (26) مؤشرات جودة وسلامة الغذاء في الوطن العربي عام 2016م.

البيان	الوطن العربي	
	المتوسط	عدد الدول
جودة وسلامة الغذاء	57.2	14
تنوع النظام الغذائي	48.2	14
المعايير التغذوية	64.01	14
توافر العناصر الغذائية الصغرى	47.80	14
جودة البروتين	60.45	14
سلامة الأغذية	79.42	14

المصدر: تم حسابها من بيانات The Economist & Intelligence Unit ، على الشبكة الدولية.

يعتبر شرط توفير الغذاء بالكمية والتنوعية اللازمين لنشاط وصحة المواطن العربي من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي الذي تتبناه المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ومما لا شك فيه فإن مراقبة الغذاء لضمان مطابقته لمواصفاته ومحتوياته، وخلوه من كل أنواع التلوث التي يمكن أن تجد طريقها إلى الغذاء تعتبر من أهم خطوات ضمان حصول المستهلك على الغذاء بالكمية اللازمة والتنوعية المطلوبة. وهو أمر يهم كافة شرائح المجتمع أفراداً وجماعات ومؤسسات رسمية وشعبية. فالمستهلك في الوطن العربي شأنه في ذلك شأن بقية المستهلكين في المجتمعات الأخرى، يحاط بكثير من المهددات والمخاطر الصحية التي يمكن أن يسببها تناول الغذاء الملوث. كما أن المستهلك يتعرض إلى مخاطر أخرى ناتجة عن الغش والتدليس التجاري، وتزداد هذه المخاطر في ظل تحرير التجارة الدولية وسهولة انسياب السلع الغذائية وتبادلها بين بلدان العالم.

وتواجه نظم سلامة الغذاء في الوطن العربي عدداً من الصعوبات، منها:

- إن معظم الدول العربية ليس لها جهاز أو كيان مؤسسي مستقل واحد معني بسلامة الغذاء والرقابة على الأغذية ، ولذلك تعاني العديد من الدول من تعدد وتشابك الاختصاصات بين الوزارات والهيئات المختلفة المنوط بها مهام التفتيش والرقابة على الأغذية وإصدار التشريعات.
- عدم كفاية الكوادر الفنية المتخصصة بالإضافة إلى قلة فرص التدريب المستمر وبرامج تنمية القدرات.
- صعوبات تطبيق معايير الجودة والسلامة، و صعوبات الرقابة والتفتيش على الأسواق المحلية في العديد من الدول العربية.
- كثير من الدول العربية ليس لديها نظم لتقييم وتحليل المخاطر في الأغذية.

- قلة أو ضعف قواعد بيانات سلامة الغذاء ونظمها في العديد من الدول العربية.
- قلة ومحدودية أنشطة جمعيات حماية المستهلك في العديد من الدول العربية.
- عدم وجود إستراتيجية واضحة لسلامة الغذاء في معظم الدول العربية.
- ويزداد اهتمام الدول العربية بحماية المستهلك وبرامج التثقيف التغذوي وإنشاء أجهزة الرقابة على الأغذية واعداد وتطوير نظم الرقابة على الأغذية بما في ذلك تفعيل تشريعات الرقابة على سلامة الغذاء، وتفعيل دور الهيئات الحكومية ومنظمات النفع العام لحماية المستهلك.
- وقد نفذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2016 عدداً من الأنشطة ذات العلاقة بسلامة الغذاء، منها (على سبيل المثال لا الحصر):
- مشروع المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للحوم ومنتجاتها .
- مشروع إعداد المواصفات المعتمدة للزيوت الغذائية النباتية في الدول العربية.
- مشروع الدعم الفني للحجر الزراعي (المملكة العربية السعودية).
- مشروع المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة لمنتجات الألبان.
- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، والاجتماعات ، وتقديم الاستشارات.
- دراسة واقع نظم سلامة الغذاء في الوطن العربي.

وعلى المستوى القومي تتعاون المنظمة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التكامل الاقتصادي)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشروع (تعزيز قدرات التجارة العربية في مجال السلع الغذائية والزراعية من خلال نظام عربي موحد لتقييم المطابقة والسلامة الغذائية بين البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية). يتمثل الهدف الرئيس لهذا المشروع في دعم الجهود الإقليمية عن طريق معبر التكامل الإقليمي والتنسيق الفعال وموائمة معايير السلامة الغذائية وضمان الامتثال لقواعد التجارة الدولية واللوائح الفنية والحواجز الفنية أمام التجارة والاتفاقات بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS). ويهدف المشروع أيضا إلى:

- وضع معايير الجودة والسلامة والمواصفات الفنية للسلع الغذائية الزراعية الرئيسية.
- توحيد المواصفات العربية الخاصة بالسلع والمنتجات الغذائية والزراعية.
- توحيد الأنظمة واللوائح الفنية للسلع والمنتجات الغذائية العربية.
- مساعدة الدول العربية على وضع أنظمة وطنية متكاملة لسلامة الغذاء.
- إطلاق المبادرة الإقليمية العربية لسلامة الغذاء للمساهمة في الأمن الغذائي العربي.





8

انجازات الدول العربية في إطار مكونات
البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

8 - انجازات الدول العربية في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن اللغذائي العربي:

1. قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بدول الإطار الجغرافي للبرنامج خلال خطته الإطارية التنفيذية للمرحلة الأولى (2011 - 2016)، وأعدت بذلك تقريراً شاملاً اشتمل على الانجازات التي حققتها الدول العربية في تنفيذها لمكونات البرنامج الثلاثة. وقد اشتملت انجازات دول الإطار الجغرافي للبرنامج على تنفيذ نحو (1989) مشروعاً، منها (1881) مشروعاً بلغ إجمالي تكاليفها الاستثمارية نحو (31.93) مليار دولار. وهناك قائمة إضافية من المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل تضم (150) مشروعاً بتكلفة إجمالية تبلغ (15.13) مليار دولار.
2. وملتابعة تنفيذ مكونات البرنامج خلال المرحلة الثانية من خطته (2016 - 2021م) في الدول العربية، قامت المنظمة بإعداد استمارة خاصة لجمع البيانات اللازمة وتمت موافاة دول الإطار الجغرافي بها لغرض الوقوف على الانجازات المتحققة. بجانب ذلك ستقوم المنظمة بتقديم الإسناد الفني اللازم لمساعدة الدول العربية في تنفيذ مكونات البرنامج عن طريق إعداد وتنفيذ المشروعات الريادية والتنموية، فضلاً عن تنفيذ الأنشطة الأخرى شاملة الدراسات، والدورات التدريبية، والترويج للاستثمار الزراعي. وسوف تتعاون المنظمة في ذلك مع كافة شركاء البرنامج من المؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية والإقليمية والدولية وفقاً لقرارات القمم العربية بشأن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.



ISSN 1811-5020

2016

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الخرطوم، جمهورية السودان، العمارات شارع 7

ص.ب : 474، الرمز البريدي 11111

هاتف: +249 183 472176/83، فاكس: +249 183 471202

Email: info@aoad.org

website: http://www.aoad.org